

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارة
وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، مازن القرعان

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٠/٤٢٠٢

طلب إعادة نظر

المستدعية: شركة ماس الدولية لأنظمة التشغيل

بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧ تقدم وكيل المستدعية بهذا الطلب طالباً فيه إعادة النظر في قرار
محكمة التمييز رقم ٢٠١٠/٤٢٠٢ تاريخ ٢٠١١/٤/٢٧ والقاضي برد التمييز شكلاً بسبب أن
الحكم المطعون فيه قابلاً للتمييز بدون إذن.

القرار:

بعد التدقيق والمداولة نجد أن المستدعية تقدمت بهذا الطلب لمعالي رئيس محكمة التمييز
لإعادة النظر في قرار محكمة التمييز رقم ٢٠١٠/٤٢٠٢ الصادر بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٧
أو القاضي برد التمييز شكلاً بسبب أن الحكم المطعون فيه قابلاً للتمييز بدون إذن.

ومن الرجوع إلى أحكام المادة (٢٠٤) من قانون أصول المحاكمات المدنية نجد أنها تنص
على ما يلي:

١. لا يجوز الطعن في أحكام محكمة التمييز بأي طريق من طرق الطعن.

٢. على الرغم مما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة يجوز لمحكمة التمييز إعادة النظر في قرارها الصادر في أي قضية إذا تبين لها أنها ردت الطعن لأي سبب شكلي خلافاً لحكم القانون نتيجة خطأ في احتساب المدة القانونية.

ويستفاد من الفقرة الثانية من هذه المادة بأن طلب إعادة النظر في القرار الصادر عن محكمة التمييز يجب أن يقدم للمحكمة وليس لرئيس محكمة التمييز، وحيث إن هذا الطلب قدم لمعالي رئيس محكمة التمييز فيكون غير مقبول النظر فيه مما يتعين رده.

لهذا نقرر رد الطلب شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

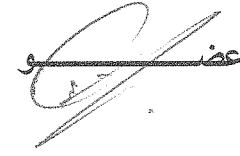
قراراً صدر بتاريخ ٣٠ ذي القعدة سنة ١٤٣٣ هـ الموافق ١٦/١٠/٢٠١٢م

القاضي المترئس



عضو

العضو



عضو

عضو




عضو



رئيس الديوان

دقق / ف ع



الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة
وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، مازن القرعان

المميز : شركة ماس الدولية لأنظمة التغليف ذ.م.م
وكيلاها المحاميان عودة الرواشدة مأمون الرواشدة

المميز ضده : مجدي أحمد علي الباني
وكيله المحامي ماهر السرحان

بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٢ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف
حقوق عمان في القضية رقم ٢٠٠٩/٥٠٩١٦ فصل ٢٠١٠/٢/٢١ القاضي بفسخ القرار
المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان رقم ٢٠٠٦/٩٢٨ فصل ٢٠٠٨/١١/٤
والحكم ببرد دعوى الجهة المدعية وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ أربعمئة وخمسين
دينار أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي للمدعى عليه ورد الاستئناف التبعي موضوعاً.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١- أخطأت محكمة الاستئناف بقرارها المميز دون نظر الدعوى مرافعة حيث حرمت
المميزة من حقها المكفول دستورياً المتعلق بان التقاضي في الأردن على درجتين
حيث حرمتها من حقها بإحدى درجات التقاضي من خلال رد الدعوى مباشرة دون

دعوة الخصوم لنظرها وعليه فإن قرار محكمة الاستئناف والحالة هذه قد صدر من درجة واحدة وهو مخالف للأصول والقانون.

٢- وبالتناوب فقد أخطأت محكمة الاستئناف بقرارها المميز من حيث اعتبرت ان المميّزة لم تثبت دعواها وهذا مخالف لواقع البيانات المقدمة في الدعوى وان استبعاد تقرير الخبرة المقدم من عداد البيانات أمر مخالف للقانون وغير مسبب قانوناً.

٣- أخطأت محكمة الاستئناف بقرارها من حيث استنادها لكون المدعية لم تتمكن من إثبات دعواها في حين أن المميّزة أثبتت دعواها بالبيّنة الخطية والشخصية والخبرة الفنية والتي جاءت جميعها تثبت دعواها.

٤- أخطأت محكمة الاستئناف بقرارها باعتبار أن أساس الضرر في العلاقة موضوع الدعوى ناشئ عن علاقة تعاقدية حيث أن الظاهر من ملف الدعوى يشير إلى أن المميّزة أسست دعواها على مخالفة نص المادة ٤٨ ج/١ من قانون الشركات .

٥- أخطأت محكمة الاستئناف بقرارها المميز من حيث عدم مناقشة أسباب الاستئناف التبعي المقدم من قبل المميّزة.

٦- أخطأت محكمة الاستئناف ومن قبلها محكمة الدرجة الأولى من حيث عدم الحكم للمميّزة بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة حيث أن المميّزة قد ربحت الجزء الأكبر من دعواها المتمثل بقيمة الدعوى في حين قد خسرت قيمة التعويض عن الضرر المعنوي المقدر لغايات الرسوم بمبلغ ألف دينار .

لهذا الأسباب يطلب وكيل المميّزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد بأن المدعية شركة ماس الدولية لأنظمة التخليص كانت وبتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٢ قد تقدمت بالدعوى رقم ٢٠٠٦/٦٢٨ لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المدعى عليه مجدي أحمد علي الباني تطالبه فيها بمبلغ (٧٨٧١,٧٤)

دولار او ما يعادله بالدينار الأردني (٥٥٧٣,٩٢) وبالتعويض عن العطل والضرر الذي لحق بالمدعية مقدراً بألف دينار لغايات الرسم على سند من القول :

١- عمل المدعى عليه لدى المدعية بوظيفته مدير مصنع الكائن في المنطقة الحرة - الزرقاء.

٢- المدعى عليه مسؤول حسب وظيفته التي يشغلها عن شراء المواد الخام اللازمة للمصنع وعن شراء أجهزة مخبرية.

٣- تبين للمدعية قيام المدعى عليه دون علمها ودون أي تفويض منها بأخذ عمولة من شركة (Shincosynthe) المصدرة لمواد الخام مقدارها (٥٠٦٠) دولار بعد توريد الأخير للمدعية (١٠,٢) طن حبيبات بلاستيكية وقام المدعى بأخذ مبلغ (٢٨١١,٧٤) دولار عمولة من شركة (AGR) بعد توريد أجهزة مخبرية للمدعية.

٤- إن قانون الشركات وتعديلاته رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ نص في المادة (١٤٨) الفقرة (ج) على انه (لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو المدير العام أو أي موظف يعمل في الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو لحسابها).

٥- إن فعل المدعى عليه قد أضر بالمدعية ضرراً بالغاً بسمعتها وعلاقاتها التجارية.

٦- إن المبالغ التي قبضها المدعى عليه من الشركات التي تورد البضائع للمدعية من حق المدعية ولم يتم المدعى عليه بإرجاع المبلغ.

٧- محكمتم صاحبة الصلاحية والاختصاص.

نظرت محكمة البداية الدعوى وبعد استكمال الإجراءات أصدرت المحكمة قرارها رقم ٢٠٠٦/٦٢٨ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٤ والذي قضى:

١- إلزام المدعى عليه بأداء التعويض للمدعية حسب ما جاء بتقرير الخبرة مبلغ ٧٨٧١ دولار أمريكي أي ما يعادلها مبلغ (٥٥٨٨,٩٣٥) دينار أردني .

٢- رد دعوى المدعية بمطالبة بمبلغ (٧٨٧١,٧٤) دولار أمريكي لعدم قانونيتها.

٣- وبعد إجراء المقاصة فيما بين ما كسبه المدعي وما خسره عدم الحكم له بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة مع إلزام المدعي عليه بالفائدة القانونية بواقع ٩% سنوياً من تاريخ إقامة الدعوى الواقع في ٢٠٠٦/٣/١٢ وحتى السداد التام .

لم يرتضي الطرفان بهذا الحكم فطعن به المدعي عليه مجدي باستئناف أصلي كما طعنت المدعية شركة ماس باستئناف تبعي بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢١ أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها رقم ٢٠٠٩/٥٠٩١٦ والذي قضى بفسخ الحكم المستأنف والحكم برد دعوى الجهة المدعية وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ ٤٥٠ دينار أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي للمدعي عليه ورد الاستئناف التبعي موضوعاً.

لم يلق هذا القرار قبولاً من المدعي عليها (المميزة) فطعنت فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٢ بعد حصولها على إذن بالتمييز رقم ٢٠١٠/١٨٢٩ تاريخ ٢٠١٠/٦/٢٠ والذي تبلغته في ٢٠١٠/٧/٢٠.

دون حاجة للرد على أسباب الطعن نجد أن قيمة هذه الدعوى قد تحددت بما ورد بلائحة دعوى المدعية وبما ورد بتقرير الخبرة الذي اعتمده محكمة الدرجة الأولى وبنيت حكمها على أساسه حيث تحددت هذه القيمة بمبلغ (١١٧٦,٩٣٥) .

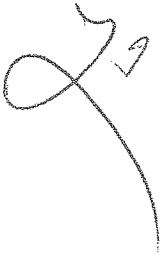
وحيث صدر الحكم الاستئنافي تدقيقاً بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢١ وقدم وكيل المميز طلب منحه الإذن بالتمييز بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢١ وقدم لائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٢ فإن ما بينى على ذلك عدم قبول التمييز شكلاً طبقاً لأحكام المادة ١/١٩٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية وإن حصول الطاعن على إذن بالتمييز خطأ لا يبني له مدة جديدة للطعن ولا يكسبه حقاً لأن المعول عليه في تحديد قيمة الدعوى هو المبلغ الذي حددته الخبرة أمام محكمة الدرجة الأولى الأمر الذي يجعل الحكم المطعون فيه قابلاً

للتمييز بدون إذن مما ينبنى عليه أن لائحة التمييز مقدمة خارج المدة القانونية مما يتعين معه رد التمييز المقدم من المميز شكلاً .

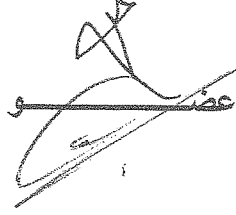
لهذا ذانق رر رد التمييز وإعادة الأوراق إلى
مصدرها .

قرار أصدر بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٧/٤/٢٠١١ م

القاضي المترئس

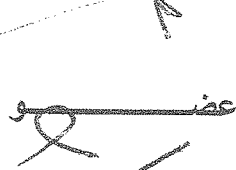


عضو



عضو

عضو



رئيس الديوان

دقق / رش

